

13 أكتوبر 2010

مذكرة

1011400

إلى  
السيد رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية  
والسادة رؤساء المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات

الموضوع: حول تعديل الوضعية الجبائية للعدول المنفذين.  
المرجع: قرار وزير العدل وحقوق الإنسان والمالية المؤرخ في 07 أكتوبر 2010  
يتعلق بضبط أجور العدول المنفذين.

وبعد، لقد تم بمقتضى قرار وزير العدل وحقوق الإنسان والمالية المؤرخ في  
07 أكتوبر 2010 المتعلق بضبط أجور العدول المنفذين إلغاء الأحكام الواردة بقرار  
وزير العدل والمالية المؤرخ في 08 ماي 2002 والمتعلقة بضبط أجور العدول  
المنفذين.

هذا وعملا بأحكام الفصل 15 من القرار المشار إليه بالمرجع أعلاه يجري العمل  
بمقتضيات هذا القرار بداية من 15 أكتوبر 2010 تاريخ نشره بالرائد الرسمي  
للجمهورية التونسية.

وعلى هذا الأساس، وفي غياب مسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي  
للمؤسسات من قبل عدول التنفيذ، فإنه يتعين عند تعديل رقم المعاملات المصرح به  
الاعتماد على تعريف الأجر المضمنة بالقرار المشار إليه أعلاه من خلال مقاربتها مع  
ما تم تضمينه بدفاتر التنفيذ المؤشر عليها من قبل مصالح وزارة العدل وحقوق الإنسان  
و عند الإقتضاء بالاعتماد على الاستقصاءات التي تم الحصول عليها.

إن السيد رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية والسادة رؤساء المراكز  
الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات مدعوون إلى الحرص شخصيا على تطبيق ما ورد  
بهذه المذكرة.

المسير العام للأداءات

الإمضاء: سمير ملوحيبة